

أموال المتقاعدين وديعة لا

نظام التقاعد في خطر. هذا ما يستشعره المتقاعدون، وسط التهديد بتعديل النظام وفرض ضريبة على المعاشات التقاعدية أو على المحسومات التقاعدية التي سبق أن اقتطعت من رواتب تدفع الضريبة نفسها. اليوم، يتلاقى المتقاعدون ببلوروا حتى الآن خطة للمواجهة

فائق الحاج

الهجوم على نظام التقاعد والمعاشات التقاعدية لموظفي القطاع العام بدأ منذ اليوم الأول في مشوار البحث عن تمويل سلسلة الرتب والرواتب. في ذلك الوقت، سمع المتقاعدون أنّ رواتبهم ستشكل أحد مصادر التمويل، فيما تبنت دراسة رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي عن «شروط إقرار السلسلة» اقتراح وزارة المال (في عهد الوزير السابق محمد الصفدي) بتعديل بعض المواد القانونية في نظام التقاعد والصرف من الخدمة ونظام ضريبة الدخل.

يومها، تقاطع هذا الاقتراح مع طرح لرئيس «الهيئات الاقتصادية» عدنان القصار بنقض هذا النظام من أساسه وتغيير فلسفة المعاش التقاعدي عبر التحول إلى مفهوم الصناديق التعاضدية الذي يُعيد إلى الموظف القدر نفسه من الأموال التي استثمرها، خلافاً لما هو معتمد حالياً بنسبة اشتراكات تبلغ 6%. و«هول» القصار بأن «نظام التقاعد المعمول به حالياً يُهدد بكسر لبنان خلال عشر سنوات». بعدها، تسلّم الدفعة الرئيس فؤاد السنيورة، إذ شُن في مطالعته أمام الهيئة العامة للمجلس النيابي، هجوماً على المتقاعدين، مقدراً عددهم بنحو 117 ألف شخص، في حين أنّ أرقام وزارة المال تشير إلى أن عدد هؤلاء يلامس 82 ألفاً و300 متقاعد. السنيورة رأى أنّ «نظام التقاعد في الدولة هو الأكبر في العالم قاطبة، وأن النظام التقاعدي المعمول به في الأسلاك العسكرية لا يضاهيه نظام تقاعدي في العالم في كرمه».

ثم انضم رئيس جبهة النضال الوطني النائب وليد جنبلاط إلى حفلة الهجوم على المتقاعدين، فلفت في حديث إلى جريدة «السفير» إلى أنّ «من غرائب هذه السلسلة أنّ أرقام التعويضات التي يحصل عليها المتقاعدون في بعض الأسلاك هي هائلة، قياساً إلى القدرات المالية للدولة، ولم يعد ينقص سوى أن نخصص زيادات للأموال أيضاً».

في الواقع، هناك الكثير من المسؤولين، وحتى من المواطنين يعتقدون أنّ المعاش التقاعدي هبة من الدولة تدفعه من أموالها الخاصة للمتقاعدين مكافأة لهم على تضحياتهم في الخدمة الفعلية، بحسب ما قاله اللواء المتقاعد عثمان عثمان في لقاء جمع ممثلي المتقاعدين أمس، وبذلك يكون للدولة كامل الحرية في تقدير تلك الهبة وكيفية إعطائها.

الحقيقة غير ذلك تماماً، تشرح هيئة التنسيق المشتركة لجمعيات المتقاعدين في القطاع العام، وهناك فرق بين راتب الموظف في الخدمة ومعاش التقاعد. الأول هو نتيجة عقد عمل واتفق ضمنين بين الدولة والموظف عند تعيينه بتعهد فيها الأخير للدولة القيام بواجباته الوظيفية.

المحسومات التقاعدية ستعطي مردوداً أكبر من المعاش التقاعدي لو احتسبت الفائدة المصرفية عليها (أرشيف - مروان بو حيدر)

لإعطاء المتقاعد فائدة شهرية لأمواله من المحسومات التقاعدية كمعاش تقاعدي أكبر مما تدفع له الدولة. لتأخذ مثلاً موظفاً دخل الوظيفة براتب شهري 500 ألف ليرة لبنانية، فإن راتبه سيبليغ بعد 40 عاماً من الخدمة الفعلية مع الزيادات التي تطرأ عليه مليوناً و56 ألف ليرة لبنانية. وإذا أُحيل هذا الموظف على التقاعد بعد 40 عاماً، فإنه يتقاضى 85% من آخر راتب (علماً بأنّ النسبة كانت 100% قبل سلسلة عام 1998)، وبالتالي فإن هذا المعاش

المعاش أي زوجته وأولاده، فإن وزارة المال تستولي لنفسها على ما بقي من تلك الوديعة. قد يسأل أحدنا عن مقدار تلك المحسومات التقاعدية وما إذا كانت فعلاً كافية لإعطاء المعاشات التقاعدية من دون إشراك الدولة بدفع بعض من أموالها الخاصة؟ قانوناً، تتألف المحسومات التقاعدية من نصف راتب الشهر الأول من خدمة الموظف مع حسم 6% من الراتب مع القسط الشهري الأول من كل زيادة تطرأ على الراتب، وهي بذلك كافية

بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. هذا الصندوق لم يبصر النور حتى الآن رغم أنه منصوص عليه في 5 مراسيم اشتراعية وآخرها القانون 83/47. الأهم أنّ وديعة المحسومات ليست كالوديعة التي يضعها أصحاب الرساميل في المصارف الخاصة، فالأخيرة تعطي لصاحبها الفائدة وتحفظ له ملكيتها. أما بالنسبة إلى الأولى، فإن وزارة المال تدفع للمتقاعد بعضاً من فائدها كمعاش تقاعدي وبعد وفاة المتقاعد والمستفيدين من

أما الثاني، فهو ليس سوى نتيجة المحسومات التقاعدية التي تقطعها الدولة من رواتب المتقاعدين عندما يكونون في الخدمة الفعلية من دون أن تشارك الدولة في دفع أي قرش من أموالها الخاصة في هذه المحسومات. وقد سمحت قوانين التقاعد اللبنانية المتتالية منذ أول قانون عام 1929 بوضع تلك المحسومات في خزائنة الدولة كوديعة لحساب تقاعد الموظف تحافظ عليها تاميناً لتقاعد، في انتظار إنشاء صندوق خاص للتقاعد

هيئة التنسيق: مشروعنا نقابي له استقلالية

اللجنة النيابية المكلفة دراسة مشروع السلسلة بإنهاء عملها في المدة التي أعطتها لنفسها بما يحفظ الحقوق المكتسبة للمعلمين من دون فرض ضرائب جديدة تطال ذوي الدخل المحدود، لوّحت بتحركات تصعيدية جديدة قد تصل إلى عدم إنهاء العام الدراسي ومقاطعة الامتحانات الرسمية.

من جهته، دعا مجلس مندوبي بيروت في رابطة أساتذة التعليم الثانوي بعد اجتماع تقييمي إلى عقد الجمعيات العمومية في الثانويات الرسمية ودور المعلمين ووضع المعطيات كلها أمام المعلمين و«كيف تم التوافق بين الكتل النيابية على ضرب حقوقنا، والذين يتحملون كامل المسؤولية عن تصعيد تحركنا، فالمهم بالنسبة إلينا إقرار حقوقنا لا ضربها تحت غطاء إقرار السلسلة، وهو ما يضللون به الرأي العام». أما مجلس مندوبي الشمال في الرابطة

الخاصة قواعدها إلى أوسع مشاركة في تظاهرة هيئة التنسيق، الثلاثاء المقبل، مطالبة مندوبي المدارس بحضور الاجتماعات التي ستدعو إليها مجالس فروع النقابة في المحافظات لتنسيق التحركات والتحصير للإضراب والتظاهر، على أن يتم الإعلان عن مواعيد الاجتماعات في كل محافظة، ابتداءً من أمس الخميس وفيما طالبت النقابة

الاستحقاق الرئاسي. كما أظهرت القوى الحزبية في الهيئة النقابية استعدادها للنزول إلى الشارع، بما فيها المعلمون في المدارس الخاصة التي تدور في فلك هذه الأحزاب والتي ستلتزم الإضراب، بحسب هذه القوى. وقد اتفقت مكونات الهيئة على أماكن التجمع في المحافظات، وهي ستعقد مؤتمراً صحافياً الإثنين المقبل لوضع اللمسات الأخيرة على جدول التحرك. وفي وقت طرح فيه تحرك اتحاد نقابات قطاع النقل البري في 28 الجاري وتحرك الاتحاد العمالي العام في 30 الجاري أكثر من علامة استفهام، قالت هيئة التنسيق إنّ تحركها وأكثر من أي وقت مضى هو مشروع نقابي له استقلاليته وبعيد عن الاصطفافات الحزبية ومحصور بحقوق الناس ولا يريد أي شيء آخر، مؤكدة سلمية التظاهرة ونقابية شعاراتها. ودعت نقابة المعلمين في المدارس

لا يعول المعلمون والموظفون على النتائج التي ستخرج بها اللجنة النيابية - الوزارية بشأن مشروع سلسلة الرتب والرواتب. يقولون إنّ النسخة الجديدة للسلسلة ستكون أسوأ من مشروع اللجان النيابية المشتركة، لذا، فإن كل الجهود تنصب في الأيام القليلة المقبلة باتجاه إنجاح إضراب 29 نيسان في المدارس الرسمية والخاصة والإدارات العامة والمشاركة الكثيفة في التظاهرة التي ستنتقل من البنك المركزي، مروراً بغرفة التجارة والصناعة وجمعية المصارف، وصولاً إلى المجلس النيابي. أمس، عقدت هيئة التنسيق النقابية اجتماعاً اتخذ طابعاً تقنياً، عرضت فيه مكوناتها لنتائج الجمعيات العمومية ومجالس المندوبين فعبس النقاش حالة الغضب لدى القواعد التي أوصت الهيئة بإعلان الإضراب المفتوح، وهو خطوة كانت ربما محسومة، بحسب قادة الهيئة، لولا

تعقد هيئة التنسيق مؤتمراً صحافياً الإثنين المقبل